دشن فعاليات الورشة التقييمية للانتخابات الرئاسية المبكرة.. رئيس الوزراء:

نريد ترسيخ مبدأ حق الشعب في انتخاب حكامه والالتزام بدورتين انتخابيتين فقط

انتخابات 21 فبراير كانت بكل المقاييس والمعايير أنزه وأنظف انتخابات جرت في اليمن

صنعاء / سبأ:

دشن رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس بصنعاء فعاليات ورشة العمل التقييمية حول الانتخابات الرئاسية المبكرة التي تنظمها على مدى ثلاثة أيام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بالتعاون مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأيفس تحت شعار "تقييم الانتخابات الرئاسية المبكرة –النجاحات- التحديات والدروس المستفادة".

المجتمع الدولي وصف الشعب اليمني بأنه أنموذج في تحقيق التداول السلمي للسلطة

الحكيمي: اللجنة حرصت من خلال هذه الفعالية على الاستفادة من الجوانب التي شابت التجربة الانتخابية

فايرستاين: الولايات المتحدة ستقف إلى جانب الشعب اليمني في مواصلة السير على طريق الفترة الانتقالية

وفي التدشين القى الاخ رئيس الوزراء كلمة اشار فيها الى اهمية هذه الفعالية لتقييم احدى المحطات والمواضيع الهامة والمتمثلة بالانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في 21 فبراير الماضي انطلاقا من اهمية هذا الحدث والاستحقاق الديمقراطي .. مبينا ان الانتخابات الرئاسية المبكرة جاءت كنتاج طبيعي وبلورة لمضامين المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تم التوقيع عليها في الرياض خلال نوفمبر الماضي برعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز.

وقال " هذه المبادرة تعتبر استراتيجية تقدم بها الأخوة الاشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وحظيت بدعم دولي، وقد جاءت من منطلق حرص الجميع سواء الاشقاء او الاصدقاء ووقوفهم الى جانب مطالب الشباب وتطلعاتهم نحو التغيير الى مستقبل افضل".

وأوضح الاخ باسندوة ان الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في 21 فبراير الماضي كانت بكل المقاييس والمعايير انزه واشرف وانظف انتخابات جرت في اليمن .. واعتبرها الوسيلة المثلى للانتقال السلمي والسلس للسلطة والمدخل الى تحقيق التغيير باقل تكلفة وخطوة على طريق التغيير المنشود الذي جاء كضرورة ملحة.

وأضاف" ولان الشباب هم طليعة المجتمع فقد استشعروا اهمية القيام بالتغيير الذي يواكب العصر ويرتقي باليمن الى مصاف الدول المدنية الحديثة التي تسود فيها روح المواطنة ويتساوى فيها جميع ابناء الوطن في الحقوق والواجبات، فقادوا حركة التغيير من خلال ثورتهم المباركة التي صمدوا لأجلها طويلا في الساحات وتحملوا كل المشاق والعناء والتعب وقدموا التضحيات الجسيمة لخلق مستقبلهم الاجمل والنهوض بالوطن الذي ينشدونه".

وبين رئيس الوزراء ان المشاركة الفاعلة لكافة شرائح المجتمع وفي مقدمتهم الشباب في انجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك لتأييد التغيير وللتعبير عن الحرص على تجنب الوطن الانزلاق نحو المجهول .. مؤكدا ان نجاح هذه الانتخابات يعتبر ضمانا لحل الازمات والقضايا التي تهدد الوحدة الوطنية والسلم الاهلي وذلك من خلال حوار وطني شامل تشارك فيه كل اطياف العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني كما نصت على ذلك المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية.

وعبر عن ثقته بان يسود مداولات مؤتمر الحوار الوطني الشامل روح الاخاء والمحبة والتسامح ويعيد اليمن الى مسارها الصحيح .. معربا عن الشكر والتقدير والثناء لكافة ابناء الشعب اليمني لتفاعلهم ومشاركتهم في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي تعد البوابة الاولى للعبور الى تحقيق التغيير الشامل والمنشود وصولا الى قيام دولة مدنية حديثة على اساس من المواطنة المتساوية وسيادة النظام والقانون قيم العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان.

ونوه رئيس الوزراء بالدور الهام الذي لعبته الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في انجاح الانتخابات من خلال توعية وحشد المواطنين الى المراكز الانتخابية للإدلاء بأصواتهم لانتخاب مرشح التوافق الوطني الاخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية .. مشيدا بالموقف المشرف لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي والامم المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي والهيئات والمنظمات المانحة ومساندتهم ووقوفهم الى جانب اليمن لا خراجها من الوضع الراهن ودعمهم لإجراء وانجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة ودعم مسار التحول الديمقراطي بشكل عام.

ولفت الى ما حظيت به الانتخابات الرئاسية المبكرة من اشادة المجتمع الدولي لما حققته من نجاح فاق التوقعات.

وقال" ان المجتمع الدولي وصف الشعب اليمني بانه انموذج على مستوى المنطقة في تحقيق التداول السلمي للسلطة خاصة وان الانتخابات اجريت في ظل ظروف صعبة واستثنائية، الا ان رغبة الجميع في تحقيق التغيير كانت من اهم الدوافع لإنجاح الانتخابات".

وحيا الاخ باسندوة رئيس واعضاء اللجنة العليا للانتخابات وكل من شارك في الاعداد والتنفيذ والاشراف على هذه الانتخابات لأدوارهم وجهودهم التي بذلوها لإنجاح الانتخابات .. متمنيا ان تكون ادارة الانتخابات القادمة على هذا النحو.

وأضاف" نريد ترسيخ مبدأ حق الشعب في ان انتخاب حكامه والالتزام بدورتين انتخابيتين فقط، بما يمثله ذلك من اهمية في تهيئة الرئيس المنتخب للخروج من السلطة وعدم التشبث فيها لعقود".. داعيا الى تعاون الجميع في ارساء الديمقراطية وترك الشعب يختار من يشاء ليكون حاكما عليه، ويجب القبول بنتائج الانتخابات طالما انها نزيهة.

وأشار رئيس الوزراء الى اهمية عقد الندوات المكرسة للديمقراطية باعتبارها الاساس السليم للوصول الى السلطة، فالوطن يسير الى الامام والعالم اليوم مستعد لتقديم الخبرات من المستشارين والدعم المالي .

وقال" اليمن وضعت قدميها على طريق الديمقراطية، وذلك يتطلب منا جميعا المساهمة في تنميتها وتطويرها، ويجب كذلك ان يكون للمرأة اليمنية دور فاعل في هذا الجانب وان تعطى نسبة كبيرة في مقاعد الحكومة والبرلمان والمؤسسات".

وتطرق الاخ باسندوة في سياق حديثه الى الحرص على ارساء دعائم الدولة المدنية الحديثة التي يسودها القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء .. مضيفا:" يوم امس سلمت مرافقي الشخصي لوزارة الداخلية لاتخاذ الاجراءات القانونية في التهمة المنسوبة اليه، وعلينا جميعا ان نقف ضد من يحمي اي قاتل او مجرم او ينتهك القانون، فالقانون يجب ان يسود على الجميع دون استثناء اذا اردنا ان نرسي قيام الدولة المدنية الحديثة".

وتابع " لا تكترثوا للأكاذيب التي يروج لها البعض لأنه في نهاية المطاف لا يصح الا الصحيح ".. معبرا في ختام كلمته عن أمله في أن يأتي العام 2014م وقد بدأت اليمن تسير في المسار الصحيح للنمو والازدهار الاقتصادي الذي ينقلها الى مصاف الدول المتقدمة.

بعد ذلك القى رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي كلمة رحب في مستهلها برئيس مجلس الوزراء والمشاركين في الورشة من الجانبين المحلي والدولي ،مشيرا إلى الأهمية التي تكتسبها ورشة العمل التي تنظمها اللجنة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الأيفس والتي تهدف بشكل عام إلى تقييم الانتخابات الرئاسية المبكرة من جميع جوانبها وتحديد اولويات ومتطلبات المرحلة القادمة .

وأضاف أن الورشة ستقف أيضاً أمام العديد من المحطات والعوامل التي ساهمت في إنجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة بالاضافة الى تدارس اوجه القصور ووضع المعالجات المناسبة لتلافيها مستقبلاً.

وخاطب القاضي الحكيمي الحاضرين قائلاً" إن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تضع بين أيديكم من خلال هذه الورشة تفاصيل المراحل التحضيرية والمهام والأعمال التي أنجزتها اللجنة في سبيل تنفيذ الانتخابات الرئاسية المبكرة وما رافق ذلك من تحديات وتوتر للمناخ السياسي حينها ولم يكن أمام اللجنة من خيار سوى المضي قدما لإجراء وانجاح الانتخابات" .

وأشار رئيس اللجنة العليا للانتخابات الى ان اللجنة وقفت خلال تنفيذها للعملية الانتخابية على مواطن قصور في شتى المجالات من حيث علاقتها مع الأحزاب وفي تشكيل لجان إدارة الانتخابات ومدى التزامها بالمهام الموكلة اليها ، كما وقفت اللجنة أمام مستوى أداء فروعها على مستوى المحافظات من خلال التقارير المرفوعة من قبل اللجان الميدانية التي شكلتها اللجنة ،مؤكداً في هذا السياق بأن اللجنة أحالت بعض المختصين وأعضاء في اللجان الانتخابية إلى النيابة العامة ممن ثبت ارتكابهم لبعض الجرائم.

وأضاف القاضي الحكيمي "أن اللجنة العليا للانتخابات وهي تضع بين أيديكم تقريرا شاملاً لتجربة عملها ليحدوها الأمل أن تقفوا معها بنقد صادق لما قصرت فيه ومعالجة ما عثرت فيه وان نتجه معاً للإطلالة على المستقبل المأمول الذي نستشرف من خلاله ما نصبو إليه جميعا ولنضع خطوطاً واضحة لما يجب ان نكون عليه ونرسم حدوداً فاصلة لما نأمل عدم الخروج عليه في شتى المجالات التي يتوزع فيها العمل الانتخابي".

وأكد رئيس اللجنة العليا للانتخابات أن اللجنة حرصت من خلال هذه الفعالية على الاستفادة من الجوانب التي شابت التجربة الانتخابية ،معتبراً أن أي مؤسسة في هذا المجتمع لا يمكن لها أن تقوم بمهامها على أكمل وجه ما لم تكن هناك وقفات لتقييم أعمالها ودراسات تصوب مسارها وجهات ومؤسسات تساندها لإنجاح مهامها .

وأشار القاضي الحكيمي إلى أنه لم يكن بمقدور اللجنة اجراء وتنفيذ الانتخابات الرئاسية المبكرة لولا وقوف المجتمع المحلي الرسمي والشعبي والاقليمي والمجتمع الدولي الى جانبها.

معبراً عن الشكر والتقدير لشعبنا الكريم ولحكومته الرشيدة ولكافة الفعاليات المحلية والداعمين من الاشقاء والاصدقاء لوقوفهم ومساندتهم لإجراء وإنجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة.

من جانبه أشاد سفير الولايات المتحدة الامريكية لدى بلادنا جيرالد فايرستاين بالنجاح الذي حققته الانتخابات الرئاسية المبكرة،مهنئاً في هذا السياق اللجنة العليا للانتخابات ومسئوليها وآلاف المواطنين الذين عملوا في اللجان الانتخابية وكذلك الأحزاب السياسية والمنظمات المحلية لمراقبة الانتخابات والوزارات المختلفة التي دعمت اللجنة والشركاء والمانحين الدوليين وجميع من عمل في تنظيم الانتخابات الرئاسية المبكرة.

وأضاف السفير الأمريكي "فكما ندرك جميعا كانت هذه الانتخابات مهمة غير سهلة، بسبب التوقيت الصعب المرتبط بانتخابات 21 فبراير،مع ذلك كانت اللجنة قادرة على الوصول إلى مستوى المهمة، نتيجة المنهج المنفتح والشامل الذي اعتمدته مع شركائها المحليين والدوليين في إدارة الانتخابات التي كانت منظمة بشكل مهني وموثوقاً فيها".

وأشار السفير جيرالد إلى أن استجابة الناخبين اليمنيين كانت موفقة وكانت المشاركة النهائية للناخبين أعلى مما كان يتوقعه الكثير من المحللين ولقد أصبحت الانتخابات لحظة تاريخية مهمة للشعب اليمني.

ولفت إلى أن إنعقاد ورشة العمل يأتي في وقت مهم وبعد وقت كاف عكست فيه الانتخابات الرئاسية ما حدث من أعمال والدروس القيمة التي يمكن التعلم منها في المرحلة الانتقالية والتوصيات المتفق عليها حول كيفية تحسين العملية الانتخابية مستقبلا.

وقال "إن المرحلة الانتقالية تحدد على الأقل حدثين قادمين: استفتاء وانتخابات برلمانية". منوهاً بأن هناك تحديات مهمة ستصاحب هذين الحدثين وهو ما يتطلب ضرورة الإلتقاء لمناقشة السياسات والإجراءات الداعمة للعملية الانتخابية، والذي نتوقع ان تحدد الحلول العملية والزمنية والفاعلة لمواجهة هذه التحديات، مؤكداً أن الأكثر أهمية أن تحمل هذه الحلول بصمة جميع المشاركين في هذه الورشة.

واعتبر السفير الامريكي الورشة مناسبة ممتازة لوضع مجموعة من الدروس والتوصيات المستفادة للذهاب قدما، متمنياً بأن لا تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تلتقي فيها هذه المجموعة المتنوعة.

وأضاف"ينبغي أن يكون التشاور المنفتح والحوار المنتظم هما الركائز التي تقوم عليها الأحداث الانتخابية في اليمن مستقبلاً".

مؤكداً بأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب الشعب اليمني في مواصلة السير على طريق الفترة الانتقالية.

وقال" إننا نلتزم بقوة في دعم العملية الديمقراطية والشاملة التي يقودها اليمنيون ونقف جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي لمساعدة اليمن".

داعياً المشاركين في الورشة إلى العمل على إعداد وثيقة تتضمن أولوية الأعمال المخطط لها للمراحل الرئيسية لكل فترة من العملية الانتقالية،خاصةً وأن هذه الوثيقة ستقدم للمانحين خارطة طريق من أجل تقديم المساعدة وفق الاحتياجات التي يحددها اليمنيون لمستقبل اليمن.

بدوره أشار المدير التنفيذي المقيم للمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية غرانت كيبن إلى أن مؤسسة الإيفس لها تاريخ طويل من العمل في اليمن في دعم اللجنة العليا للانتخابات والتنسيق مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بهدف تعزيز العملية الانتخابية والديمقراطية، لافتاً الى أن الأيفس حرصت على دعم اللجنة العليا للانتخابات خلال الانتخابات الرئاسية المبكرة ووهي في ذات الوقت تتطلع لمواصلة هذا الدعم خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

ونبه المدير التنفيذي للأيفس بأن عمل اللجنة العليا للانتخابات وغيرها من الشركاء الإنتخابيين، الاحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام سيكون مهماً على مدى العامين القادمين من الفترة الانتقالية، لضمان انعكاس رغبة المواطنين في عملية الاستفتاء القادم والانتخابات البرلمانية.

وأضاف أن الهدف من هذه الورشة هو الشروع في عملية التخطيط للأحداث الانتخابية القادمة كما هي متضمنة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي ،مؤكداً في هذا السياق بأن الوقت الحاضر أصبح مناسبا للبدء في عملية التخطيط.

واعتبر غرانت كيبن هذه الورشة خطوة إيجابية كونها تضم جميع الأطراف المعنية بتحسين العملية الانتخابية وهو الهدف الذي سيعزز ويثري الدولة والشعب اليمني في السنوات القادمة.

إلى ذلك قدم الإخوة القضاة أعضاء اللجنة وأمين عام اللجنة في جلستي العمل شرحاً مفصلاً للتقارير المرفوعة عن مستوى الأداء والأعمال والمهام التي أنجزها كل قطاع على حدة ،والصعوبات والتحديات التي رافقت العمل وكذا الحلول والمعالجات التي تم إتباعها لتجاوز المعوقات .

كما تضمنت تقارير الاخوة القضاة العديد من المقترحات والمعالجات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهم أولويات المرحلة القادمة.

كما جرى خلال جلستي العمل عرض فيلم وثائقي عن المهام والأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الانتخابات الرئاسية المبكرة.

كما جرى مناقشة واستعراض العديد من المحاور الهامة المرتبطة بتقييم الانتخابات الرئاسية المبكرة والمقدمة من قبل العديد من الجهات الدولية المانحة والجهات الحكومية ذات العلاقة .

هذا ويشارك في أعمال الورشة أطياف العملية السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية ذات العلاقة وعدداً من الجهات والهيئات الدولية المانحة.

في كلمة اليمن بالاجتماع الوزاري للدول الموقعة على مذكرة جيبوتي بلندن

وزير النقل: اليمن من أولى الدول التي بادرت إلى تجريم القرصنة في قوانينها الوطنية

لندن / سبأ:

قال وزير النقل الدكتور واعد عبدالله باذيب" إن اليمن وبحكم موقعها الجغرافي وامتلاكها للعديد من الجزر المهمة في جنوب البحر الأحمر وإطلالها على خليج عدن، وكذا لسواحلها التي تمتد لأكثر من ألفين وخمسمائة كيلو متر وتشرف على أحد أهم الممرات الملاحية في العالم وهو (باب المندب) قد استشعرت منذ وقت مبكر التهديدات الخطرة التي تشكلها ظاهرة القرصنة البحرية على حركة الملاحة الدولية وأسهمت بشكل فاعل في كل الفعاليات والاجتماعات وورش العمل التي انعقدت لهذا الغرض».

واستعرض وزير النقل الدكتور واعد باذيب في كلمة اليمن التي ألقاها امس في الاجتماع الوزاري للدول الموقعة على مدونة سلوك جيبوتي المتعلقة بمحاربة القرصنة والإرهاب البحري والمنعقد حاليا بلندن.. الجهود الكبيرة التي تبذلها اليمن في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في خليج عدن وغرب المحيط الهندي.

مبينا أن جهود اليمن في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن لم تقتصر على إنشاء وتجهيز المركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات،حيث تم أيضاً إنشاء مركز وطني لمكافحة القرصنة يعمل على تنسيق جميع الجهود وتحقيق التعاون المطلوب بين جميع أجهزة الدولة إضافة إلى وجود مستوى عالى جداً من التنسيق والتعاون بين قوات خفر السواحل والبحرية اليمنية وبين تلك السفن الحربية للدول الصديقة الموجودة في خليج عدن خارج المياه الإقليمية اليمنية من أجل مكافحة القرصنة في المنطقة.

ولفت باذيب إلى أن اليمن تعتبر من أول الدول التي بادرت بتطبيق الركن الثاني من مدونة سلوك جيبوتي وهو تجريم القرصنة في قوانينها الوطنية, حيث أن هناك نحو 64 قرصاناً ومشتبهاً بقرصنته محتجزون في اليمن معظمهم تم القبض عليهم من قبل القوات البحرية وقوات خفر السواحل اليمنية، وأنه تم حتى الآن محاكمة 23 قرصان تتراوح العقوبة المطبقة عليهم ما بين 5 - 10 سنوات.

وأشار الوزير الدكتور واعد باذيب إلى أن مدونة سلوك جيبوتي جاءت كأول اتفاقية للتعاون الإقليمي لمحاربة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في خليج عدن وغرب المحيط الهندي ومهدت المدونة الطريق للتعاون والتنسيق المثمر بين الدول الموقعة، كما اعتبرت خطوة أولى من شأنها أن تشجع دول المنطقة على أن تخطو خطوات أخرى مستقبلاً في سبيل إيجاد أُطر وآليات ملزمة لمزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها.

وتناول الوزير ما تلا إقرار مدونة سلوك جيبوتي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج عدن وغرب المحيط الهندي والتوقيع عليها في 2009، من إنشاء للمركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات واستضافة اليمن للاجتماع شبه الإقليمي للدول المشاركة في مدونة سلوك جيبوتي في نوفمبر 2010 في العاصمة اليمنية صنعاء وما نتج عنه وإقرار المهام المناطة بالمركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات وإيفاء اليمن بالتزامها من خلال رفد المركز بالخبرات والكوادر المحلية المتخصصة وتحمل تكاليف تشغيل المرحلة الأولى للمركز.

وأضاف الوزير أن المركز يسهم بشكل فاعل في عملية نشر الوعي البحري وذلك من خلال موافاة حلقات اتصال الدول الأعضاء بكل ما هو جديد و بما من شأنه تعزيز الأمن والسلامة البحرية ، فضلا عن أنه يعمل جاهدا لتقريب وجهات نظر الدول الأعضاء بغرض تحقيق آلية التعاون الإقليمية المنصوص عليها في مدونة سلوك جيبوتي.

ودعا وزير النقل المجتمع الدولي للعمل على استقرار الوضع في جمهورية الصومال الشقيقة والبحث عن إستراتيجيات متكاملة لمعالجة الوضع فيها يشمل جميع النواحي اقتصاديا وسياسياً واجتماعيا، باعتبار ذلك المفتاح الرئيسي لحل مشكلة القرصنة.

وأوضح أن السلطات المعنية في اليمن تبذل جهوداً كبيرة لتوعية اللاجئين الصومال المتواجدين فيها والذين يقدر عددهم بحوالي مليون لاجئ وتعريفهم بخطر القرصنة وتجريمها في القانون الدولي والشرائع السماوية والعقوبات التي يواجهها من يتعامل أو يتعاون معها بشكل مباشر وغير مباشر، مؤكدا أن أي حلول لا تعالج الجذور الأساسية للمشكلة والمتمثلة في غياب الأمن و الاستقرار في الصومال ستكون لحظية.

يشار إلى أن الاجتماع سيناقش التقدم المحرز لمدونة سلوك جيبوتي لمحاربة القرصنة بمشاركة وزراء وممثلي الدول الأعضاء الموقعة على المدونة وستعقد المنظمة البحرية الدولية اجتماعات رفيعة على المستوى الوزاري يومي 15 - 16 مايو تخصص لمناقشة بناء القدرات لمحاربة القرصنة وموضوع السماح بتسليح طواقم السفن التجارية لحمايتها من القرصنة كما ستعتمد التوصيات التي سيخرج بها الاجتماع الوزاري يوم 14 مايو.

واعد عبدالله باذيب